نظرية العامل بين القدماء والمحدثين وأثرها في الدرس النّحوي

حموم مريم
طالبة دكتوراه (ل.م.د)
إشراف: أ.د/شيخي نورية
جامعة تلمسان

الملخص:

إنّ الدوافع الأساسية لنشأة النحو هو حفظ كتاب الله من اللحن الذي تفشى في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، إذ كانت بداياته بضبط القرآن الكريم عن طريق النّقط الذّي توصّل إليه أبو أسود الدؤلي، ثم غاض فيه علماء كثر ووضعوا فيه مؤلفاتهم ودواوينهم.

وكان لنظرية العامل التي تزعمها عبد الله بن إسحاق الحضرمي حضور هام وبارز في الدرس النحوي، ثم تبناها كل من الخليل الذي أرسى قواعدها وأحكم فروعها وتبعه في ذلك سيبويه.

ولم يخف على علماء الأندلس حاجة النحو العربي إلى الإصلاح والتسهيل بعدما صعب على الباحثين ويأتي في طليعتهم ابن مضاء القرطبي الذي تأثر بشكل كبير بنظرية العامل فألّف كتابا عنونه "بالرد على النحاة"، إذ أنّه ارتأى ضرورة حذف وتغيير بعض القضايا النحوية التي لا تخدم النحوي وزيادة قضايا تخدم الدرس النحوي، وهنا تباينت المواقف بين العلماء المحدثين والقدماء وانقسموا بين مؤيد ومعارض، وهذا ما سأحاول توضيحه وشرحه مستندة إلى الحجج والدلائل، ومبينة آراء وحجج العلماء، ثم سنشير إلى انعكاسات هذه الآراء والاختلافات على الدرس النحوي.

الكلمات المفتاحية: نظرية العامل- الحركة الإعرابية — النّحو العربي.

Abstract:

The main factors that leaded to the birth of grammar was learing the book of god from the mistake which spread in the time of the prophet, peace and blessings of Allah be on him. Its beginning was by the mastering of the Coran through points and it was achieved by Abou Aswad El Douali. Then many scientists deepened in and wrote books.

The worker theory, headed by Abdellah Ibn Ishaq El Khadramie, has shown a great and important impact on the grammar course.Then came El Khalil who built its rules and established its parts, followed by Sibawih.

The Andalousian scientists knew very well the need of Arabic grammar to be better and easier while it was difficult for researchers. And from then Ibn Madae who was so influenced by the worker theory. So, he wrote a book to answer the grammarians, where he

showed the importance of eliminating and changing some grammatical elements that didn't serve the grammar course. And here are shown the positions of those who were for versus those who were against. And this is what we will clarify and explain according to the scientists'opinions and reasons. Then, we will show the draw backs these opinions and diversities on the grammar course.

Key words: Theory of worker grammar –Arabic Grammar- Case

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرفي المرسلين أمّا بعد:

انطلق النحو العربي لغاية ضبط الكلام وتنويعه على قواعد العربية وما نطقت به في أصولها دون لحن أو تغيير ، وبدأ النحاة بوضع تلك القواعد بناء على ما يسمعونه من ألسنة العرب في البوادي وما قيل في الشعر وما جاء عليه القرآن الكريم من فصاحة اللفظ والتراكيب النحوية ، ومن ثم قاسوا عليها كل ما قيل بعد ذلك، وشرطوا عدم الخروج عن ذاك القياس وإلا كان شاذا أو لحنا غير مقبول.

ولذلك لم تقبل العقول العربية أوضاع الأحكام النحوية من رفع وخفض ونصب وجزم دون مبرر لها، فما الذي يحكم أن يكون الفاعل مرفوعا، والمفعول منصوبا، ولمَ لا يكون الفاعل منصوبا مثلا، فلماذا الرفع بالتحديد؟ وهذه الأسئلة لم يغفل عنها علماء العربية وإنما بنوها أثناء عملهم في تقعيد القواعد وانطلقوا منها لتأسيس مادتهم النحوية، ونشأ من ذلك ما يسمى بالعامل.

فسأحاول في بحثي المتواضع تسليط الضوء على ماهية العامل مع ذكر أنواعه، ثم أبيّن آراء العلماء –من قدماء ومحدثين – في نظرية العامل، وستكون خاتمة البحث أهم النتائج التي سأتوصل إليها.

ماهية العامل:

لغة:

وردت لفظة عامل لغويا بمعنى: عمل يعمل عملا، وفاعلها عامل.

والعامل في اللغة العربية ما عمَلَ عمَلاً ما، فرفَعَ أو نصَب أو جرَّ كالفعل والنّاصب والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا، وكأسماء الفعل، وقد عُمِل الشيء في الشيء أي: أحدث فيه نوعا من الإعراب.[1] والعامل أيضا: من يعمَلُ في مهنة أو حرفة، وفي النّحو: ما يقتضي أثرًا إعرابيا في الكلم، ومنه ما هو معنوي كالابتداء.[2]

وعرّفه الجرجاني بقوله: "العامل ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب."[3]

فالعامل مرتبط بشيئين هامين هما:

الحالة الإعرابية من ضم أو الفتح أو الكسر أو السكون.

العلامة الإعرابية التي تقع في آخر الكلمة وتدل على حالتها الإعرابية، وهذه العلامة حركة أو حرف أو سكون أو حذف.

فإذا قلنا: ذَهَبَ زيدٌ فإنّ ذَهَبَ هو العامل الذي أوجد حالة الرفع في (زيدٌ)، وعلامة الضمة الدالة على حالة الرفع.

وإذا قلنا (رأَيْتُ زيدًا) فإنّ رأيْتُ هو العامل الذي أوجد حالة النّصب في (زيدًا) وعلامة الفتحة الدالة على النصب.

وبتطور الحياة العربية واصطباغها بصبغة الإسلام وتطور العلوم عند العرب اكتسبت مادة (ع م ل) معاني جديدة، فمن دلالاتها:[4]

أنّ العامل هو: القائم على جمع الزّكاة وردت في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا

وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [5]

وقد نجد لمادة (ع م ل) ولاشتقاقاتها حضورا في أكثر العلوم؛ فالعمل في الاقتصاد أحد شروط الإنتاج، وعامل التماس في الكيمياء هو المادة المستنبطة لمجموعة من مواد ضعيفة التفاعل.

اصطلاحا:

تعرض مصادر النحو أكثر من تعريف لتحديد طبيعة العامل ومفهومه، وكل التعاريف تتجافى عن ملامسة معنى العامل، وتدرسه في مظهره الشكلي المتمثل فيما يحدثه في معموله من أثر إعرابي، وهذا يعيق إعطاء محتوى فكري للعامل.[6]

من بين التعاريف الاصطلاحية للعامل نذكر منها:

العامل: ما يتقوّم به المعنى المقتضي.[7]

الأمر الذي يتحقق به المعنى المقتضي للإعراب.[8]

ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص.[9]

هذه أشهر التعريفات التي وردت عند النحويين وسنفصل في دراستها وتحليلها:

ما يتقوّم به المعنى المقتضي للإعراب، وهو تعريف ابن الحاجب في الكافية: فالفعل في نحو: أكرَم محمدٌ عليًّا، فالعامل في الاسمين إذ تحصل به معنى في محمد وهو نسبة الإكرام إليه على جهة الوقوع عليه، وكل من المعنيين يقتضي نوعا خاصا من الإعراب ليتميّز به عن صاحبه، فاقتضت الفاعلية في محمد أن يكون مرفوعا، والمفعولية في عليّ فورد منصوبا.[10]

وهناك من النّحويين من يعيب على هذا التعريف؛ إذ أنّه لم يقتض الجزم.[11]

ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا، نحو: جَاءَ زيدٌ، ورأيْتُ زيدًا، ومَرَرْتُ بِزيدٍ، ولم يفعل، ذكره الشيخ خالد في شرحه امتن العوامل للجرجاني، فقال: "العامل في اللغة من يعمل مع الدوام، وإن قلّ والفاعل أعمّ منه، وهو في اصطلاح النحويين: ما أوجب كون آخر الكلمات مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا، ومثّل ذلك بالأمثلة التي ذكرناها، ثم قال: وهذا تعريف للعامل المطلق أمّا العامل المقيّد وهو عامل الاسم فهو ما بهي تقوّم المعنى المقتضي للإعراب كما قال ابن الحاجب في الكافية."[12]

وتعريف العامل بهذا التعريف لا يخلو من عموم، ويحتاج إلى تخصيص حتّى لا يدخل فيه التقاء الساكنين والإتباع والمناسبة والوقف والإدغام والتخفيف، فإنّ هذه أمور تقتضي تأثيرا خاصا وليست عوامل عند النّحاة.[13]

ما أثّر في آخر الكلمة أثرا له تعلّق بالمعنى التركيبي، ذكره ابن مالك في شرحه للتّسهيل، وهو تعريف أدّق، فالعامل بتفسيره العام المنطبق على جميع العوامل النّحوية، شامل لما كان منها زائدا و ما كان غير زائد (فمن) الزائدة في قولنا (ما قام مِن رجُلٍ)؛ فالكسرة تُعلّق بالمعنى التركيبي من حيث إنّها علامة على أنّ مدخولها محل لما دلّ عليه الحرف من نصوصية الاستغراق، وكذا الباء في نحو: ما زيدٌ بِقائمٍ، فإنّها زائدة للتّأكيد، وقد أحدثت الكسرة التي هي علامة على

أنّ مدخولها متعلّق بما دلّت عليه من تأكيد الحادث بالتركيب.[14]

ووضع العلماء للعامل أنواعا ودرجات، فمنها: [15]

أولا: العامل اللفظي: يظهر في النطق والكتابة ويمكن حصرها في أفعال وأسماء وحروف.

ثانيا: العامل المعنوي: وهو الذي يدرك بالعقل دون أن يُلفظ به، وهو عند سيبويه وجمهور البصريين محصور في موضعين:

1- الابتداء: وهو التعرية عن العوامل 16؛ وهو من العوامل المعنوية كما في قول سيبويه: «واعلم أن الاسم أوّل أحواله الابتداء، وإنّما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجرّ على المبتدأ. ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى تكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام ذكرت لك، إلاّ عن تدعه؛ وذلك أنّك إذا قلت: "عبد الله منطلق" إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: "رأيت عبد الله منطلقًا" أو قلت: "كان عبد الله منطلقًا" أو "مررت بعبد الله منطلقًا" فالابتداء أو جزء كما كان الواحد أوّل عدد والنكرة قبل المعرفة».17

2- وقوع الفعل المضارع موقع الاسم: نحو مررت برجل يكتب فارفع "يكتب" لوقوعه موقع كاتب [18] وقد أضاف أبو الحسن الأخفش إليهما موضعًا ثالثا:

3- عامل الصفة: حيث يرى أن الصفة يرتفع لكونها صفة لمرفوع وينتصب لكونها صفة لمنصوب وينجرّ لكونها صفة لمجرور، لكن سيبويه وجمهور البصريين يخالفون ذلك[19].

وأمّا الكوفيون فقد جعلوا من العوامل المعنوية: الإسناد والفاعلية والمفعولية والتجرد والخلاف والجوار والمضارعة والتبعية والاستخفاف.

كما قسم النحويين العامل إلى درجات وهي على النحو الآتي:

قويّة: كالأفعال (لأنها حدث ترتبط به مقيدات تحدد جهة من جهاته، كالمحدِث والمحدَث والعلة والزمان والمكان والهيئة) 20

ضعيفة: كالأسماء، ودرجات القوة والضعف تكون تدريجيا إذ قصدوا بالقوة أي قدرتها على التأثير في المعمول والارتباط به على نحو مخصوص، وعدّوا أقوى العوامل الفعل، ومن ثم قوة اسمي الفاعل والمفعول، ومن ثم قوة المصادر، ومن ثم قوة الصفات، ومن ثم قوة ما يجري مجرى الفعل، ومن ثم قوة ما يجري مجرى اسمي الفاعل والمفعول، وقسموا العامل أيضا إلى عوامل أصلية كالأفعال والحروف، وعوامل فرعية كالأسماء.[21]

آراء العلماء في ظاهرة العامل النحوي وانعكاساتها على الدرس النحوي:

على الرغم من أنّ فكرة العامل تعد الفكرة الرئيسة في النّحو العربي، وفي ضوئها قامت التصنيفات والمؤلفات النحوية إلاّ أنّه قد ظهر في مسيرة الدرس النحوي من رفض فكرة العامل وخرج عليها، وقد كان رفضهم بين رفض جزئي عبّر عنه أصحابه في كلمات قليلة نجدها منثورة في بطون الكتب، وذهب بعضهم إلى استبدال العامل بالمتكلم مثلما دعى إليه

ابن جنّي، وهناك من العلماء من رفض الظاهرة بشكل كليّ ودعوا إلى إرسال منهج نحوي آخر لا يقوم على العامل، وسنحاول عرض آراء العلماء في العامل النحوي.[22]

أ. القدماء.

- **قطرب:**

يرى محمد بن المستنير قطرب أنّ لا قيمة للعامل في الأثر الإعرابي (الحركات الإعرابية)، على أواخر الكلم في التركيب الجملي، وأنّ هذه الحركات قد كانت بأثر صوتي، ويمكن أن تعلل هذه الحركات تعليلا صوتيا، فيقول:" إنّما أَعربت العرب كلامها لأنّ الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل وكانوا يُبطئون عند الإدراج فلمّا وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام."[23]

وبهذا فإنّ قطرب يخرج على ما كان عليه غيره من النّحاة وبخاصة أستاذ أستاذه سيبويه الذي كانت الحركات الإعرابية عنده أثرا للعامل ولها قيمة دلالية، فيرى قطرب أنّ المتكلّم يعمد إلى الحركات الإعرابية عندما يصعب عليه التسكين في الوصل.[24]

ولعلّ لهذا الرأي الذي ذهب إليه قطرب بعض الجذور فيما قاله الخليل حيث يقول: "إنّ الفتحة والضمة والكسرة زوائد وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلّم به."[25]

ولكنّ الخليل يرى أنّ الحركات تؤدي وظيفة أخرى بالإضافة إلى دورها في المعنى؛ وهي إعانة المتكلم على وصل الكلام إلاّ أنّها بأثر عامل إن كانت على أواخر الكلم، وربّما كان دور التّخفيف في وصل الكلم للحركات في بنية الكلمة وليس في آخرها.[26]

سُئل قطرب مرّة: فهل لزموا حركة واحدة؟ فقال لو فعلوا ذلك لضيّقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتّساع في الحركات وأن لا يحظروا على المتكلم الكلام بحركة واحدة،[27] فيحاول أن يرد كل الحركات الإعرابية إلى التوسيع على المتكلم في نطقه وإعطاءه فرصة الاختيار بين عدد من الحركات وتكون أمامه – المتكلّم- فرصة الاختيار والمراوحة بين الحركة والسكون، فالعرب ينتقلون من السكون إلى الحركة فيقول: "ألا تراهم بنوا كلاما على متحرك وساكن ومتحركين وساكن و لم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت لأنّهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان."[28]

نستنتج مما قلناه، أنّ الحركات عنده ذو بعد صوتي ليس غير، وهذا أمر يرفضه الاستعمال اللغوي؛ فالحركات الإعرابية لها بعد وقيمة خلافية ودلالات لا يتّضح المعنى بدونها، ولو كان الأمر – كما يرى قطرب- للتخفيف في الوصل عند الكلام فتمنع الحركات المتكلم من الإبطاء وتكبح جماحة السرعة.[29]

- **ابن جنّي:**

لقد كان لفكرة العامل وجود عند علمائنا القدماء واستقرت في أذهانهم وأخذت حيّزا كبيرا من اهتماماتهم، فعلى

الرغم من أنّ قسما منهم لم يقتنعوا به إلاّ أنّهم لم يرفضوه جملة؛ بل حاولوا أن يستبدلوا غيره به، وكان ابن جنّي واحدا من هؤلاء.[30]

إذ أنّ ابن جنّي يرفض فكرة العامل النّحوي كما جاءت عند سيبويه و من جاء بعده على منهجه، ولكنّه لم يُنكر وجود عامل في اللغة وهو عنده المتكلّم؛ فهو الذي يحدث الأثر على أواخر الكلم في الجملة والأفعال والأسماء، وما نسبة العمل إلى الفعل إلاّ لأمر تعليمي، فيقول: "وإنّما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أنّ بعض العمل يأتي عاريا عن لفظ يصحبه ؛ كمَرَرتُ بِزيدٍ ، ولَيْتَ عمرًا قَائِمًا ، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ،ورفع الفعل لوقوعه مع الاسم ؛ هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره ، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهر من آثار فعل المتكلم بمُضامَة اللفظ اللفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ ."[31]

ولكن ابن جنّي لم يثبت على هذا الرأي، وربّما لم يكن يمثّل عنده نقطة رئيسية في تفكيره اللغوي لأنّه عند التطبيق أخذ بفكرة العامل النّحوي المعهود عند سيبويه وأصحابه من بعده، ولو كان المتكلّم عاملا بديلا لحُظي في مصنّفات ابن جنّي بقسم يزيد على هذه الأسطر القليلة التي نراها تضم قوله عن العامل بمعنى يختلف عن معنى (العامل) في الاصطلاح النحوي، ونجده يقصد به أن المنفذ لوضع الحركة الإعرابية على أواخر الكلم في الجملة هو المتكلّم طبقا لما جاء عن العرب في لغتهم قياسا عليها.[32]

ولو كان ابن جنّي يقصد بالعامل المتكلّم المعنى المطلق لهذه العبارة لكان يدعو إلى فوضى اللغة، فلا يمكن لعام فذ صاحب الحس اللغوي أن يدعو إلى شيء مثل هذا.

نستنتج من هذا، أن هناك من النحاة من استحسن القول بالعامل المتكلّم، كما نوّه ابن جنّي ولكنّها بقيت كلمات لم تقدم منهجا يذكر في تبرير الحركة الإعرابية، فهو يتحدث عن فكرة ما ولكنّه لا يقيم لها بالا، فيقول:" الموجد لهذه المعاني هو المتكلّم، والآلة العامل، ومحلّها الاسم، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم، ولكنّ النحاة جعلوا الآلة كأنّما هي الموجدة للمعاني، فلهذا سميت الآلات عوامل.." [33]

رأي ابن مضاء:

اهتم ابن مضاء بالدّرس النحوي وأولى كل اهتماماته به، فألّف في النحو مؤلفات كثيرة أهمها:

1- الرد على النحاة. 2- المشرق في النّحو. 3- تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان.

يقال أنّ كتابيه الثاني والثالث ضاعا ولم يصلنا عنهما إلاّ القليل، ولكن الشيء الذي لا يختلف فيه اثنان هو أنّ ابن مضاء كان عالما

فذّا مجتهدا في النّحو متفرد فيه بآرائه الجديدة، ولكنّ السؤال المطروح: لما لا نجد ابن مضاء في كتب التراجم إلاّ بشكل قليل؟

جوابنا يكون: ربّما أغفله الباحثون في عصره لأنّ النّاس أعداء الجديد لاطمئنانهم للمألوف المتداول، وربّما يكون سبب ذلك ضياع كتبه ومؤلفاته في نكبة "المرية"؛ إذ أنّ الروم كانوا يدمرون المخطوطات العربية ويستولون عليها.[34]

- **موقفه من نظرية العامل:**

لقد عقد ابن مضاء فصلا في كتابه "الرد على النحاة" عن إلغاء العوامل، افتتحه بقوله:" قصدي من هذا الكتاب أن أحذف ما يستغني عنه النّحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي، وأنّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبّروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا: ضَرَبَ زيدٌ عُمرًا؛ فالرفع في زيد والنصب الذي في عمر إنّما أحدثه الفعل (ضرب)، ألا ترى أنّ سيبويه – رحمه الله– قال في صدر كتابه: "وإنّما ذكرت ثمانية مجار لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه من العامل، وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه، وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه، فظاهر هذا أنّ العامل أحدث الإعراب وذلك يبيّن الفساد."[35]

وبعد أن أنكر ابن مضاء على النحاة قولهم: إنّ العمل يعود في الجملة السابقة إلى الفعل (ضرب)، حاول أن يدعّم رأيه بما يقول ابن جنّي ،فيقول: "وقد صرّح بخلاف ذلك ابن جنّي وغيره، إذ قال في خصائصه بعد كلام في العوامل اللفظية والمعنوية ؛ وأمّا في الحقيقة فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلّم نفسه لا لشيء غيره، فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيدا بقوله :لا لشيء غيره، وهذا قول المعتزلة، وأمّا مذهب أهل الحق فإنّ هذه الأصوات إنّما هي فعل الله تعالى، وإنّما تُنسب إلى الإنسان كما يُنسب إليه سائر أفعاله الاختيارية." [36]

ويضيف قائلا: "وأمّا العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل، لا ألفاظها ولا معانيها لأنّها لا تفعل بإرادة ولا بطبع."[37]

ويرى ابن مضاء أنّ الفعل– الأحداث–يكون على نوعين، ويترتب على ذلك الوصف الذي يطلق على العامل، فهو عامل بالإرادة أو عامل بطبعه، ولا يندرج العامل النّحوي في أيّ من النوعين السابقين، فإن قال النحاة بأنّ عاملهم عامل معنوي وليس كما يتوهم بأنّه عامل فعلي كما في البندين السابقين.[38]

ويرى الهادي الفضلي أنّ ردّ ذلك عند ابن مضاء يعود إلى أنّ عبارات النحاة توهم اعتقادهم بالعملية الحقيقية للعامل النّحوي، وإنّ المسألة في العامل خلافية عند النّحاة، فمنهم من عدّه المتكلم، ومنهم من عده غير ذلك، وكانت له على ذلك ملاحظات من أهمها:

أنّ ابن مضاء اعتمد التوهم لبناء النقد الذي وجّهه للعامل، والتوهم أمر مرفوض علميا ومنهجيا، كما اعتمد على

القسمة الفلسفية القائلة بأنّ الفاعل إمّا إرادي أو طبيعي وأخرج الألفاظ ومعانيها من دائرة هذين النوعين.[39]

نفهم من نص ابن مضاء الذي اعتمد فيه علة رأي ابن جني يمكن أن يذهب به إلى أنّ المتكلم لا يرفع وينصب ويجر ويجزم من غير قيد أو قانون وإلا يقع ما نخشاه وهو فوضى اللغة، ولأخذ كل متكلم ينصب ويرفع ويجر ويجزم كما يريد، وإنّما نجده يقصد أنّ المتكلم في نيته ومكنون نفسه وعقله يعرف أنّه يريد معنى معينا فينطق بالكلمة التي تؤدي هذا المعنى ثم يعطيها الحركة المناسبة.[40]

فلو كان يرفض ابن مضاء كل ما جاء عن النحاة وعاملهم لأخذ بالعلل الأول ورفض العلل الثواني والثوالث، فالنوعان الثاني والثالث فلسفيان بعيدان عن التحليل الوصفي للظواهر اللغوية، فالمتكلم يعرف أنّه يقصد الإخبار في قوله: دينُ اللهِ حقٌ، فيرفع (حقٌ) وليس له غير ذلك، إذ أنّ كلمة (حقٌ) جاءت ممثلا صرفيا لباب نحوي مجرد في ذهن المتكلم وهو الخبر، والخبر يرفع، وإذا سئل عن السبب يجيب لأنه خبر مرفوع. وهذا ما قالت به العرب.

فإذا قال المتكلم: دينُ الله حقاً هنا وقع تجاوز الصواب لأن اللغة مضبوطة والحركة الإعرابية ظاهرة لغوية رئيسية لا يمكن العبث فيهما، فبعد هذا العرض لا يمكن لعالمين فذين مثل ابن جني وابن مضاء أن يقعا أو يدعوا إلى فوضى اللغة بالرفع والنصب والجزم والجر كما يريد المتكلم.[41]

ب. المحدثين:

- **إبراهيم مصطفى:**

تأثر إبراهيم مصطفى برأي ابن جني في القول بأنّ العامل هو المتكلم كما تأثر برأي لبن مضاء في رفض العلل، فيقول في تعليقه على منهج النّحاة في فلسفة العامل: "رأوا أَنَّ الإعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدَّلُ بتبدُّل التَّركيب على نظامٍ فيه شيءٌ من الاضطراد, فقالوا عَرَضٌ حادثٌ لا بُدَّ لَهُ من محدثٍ, وأَثَرٌ لا بُدَّ له من مؤثِّر, ولم يقبلوا أَنْ يكون المتكلِّمُ محدثاً هذا الأَثر؛ لأَنَّه ليس حُرَّاً فيه يُحدثهُ متى شاء, وطلبوا لهذا الأَثر عاملاً مقتضياً وعلَّةً موجبة, وبحثوا عنها في الكلام, فعدَّدوا هذه العوامل, وَرَسَمُوا قَوَانِينَهَا."[42]

فيرفض أن تكون الحركات على أواخر الكلم في الجملة بأثر من عامل لفظي أو معنوي ن ظاهر أو مقدر، فيقول موضحا رأيه:" على أنّ أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنّهم جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثرا في تصوير المفهوم."[43]

كما يرى أنه لا بد من ربط الحركات بالمعاني التي تشير إليها في الجملة، فيقول: "فنحن نبحث عن معاني هذه العلامات الإعرابية وعن أثرها في تصوير المعنى، ولم يكن لنا أن نسأل عن كل حركة ما عاملها، ولكن ماذا تشير إليه من معنى.[44]

ولذا بدأ يبحث عن معاني هذه الحركات، فجعل الضمة علما للإسناد، ودليلا على أنّ الكلمة مرفوعة، أمّا الكسرة فجعلها علم إضافة وارتباط الكلمة بما قبلها، سواء كان الارتباط بأداة أو بدونها، نحو: كتابُ محمدٍ أو كتابُ لمحمدٍ.

أمّا الفتحة فليست علامة إعراب، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند الهرب، فهي بمثابة السكون عند العامة، فللإعراب الضمة والكسرة فقط، ولا أثر لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى على معنى في تأليف الجملة أو نظم الكلام.[45]

وبهذا نتساءل عن الجديد في محاولة إحياء النحو في ميدان النحو، فإن كان الجديد في القول بأنّ العامل هو المتكلم فقد ورد هذا الرأي عند ابن جني وعلمائنا القدماء، وإن كان الجديد في إنكار العامل فالقول عند ابن مضاء أقدم وأقوى. وإن كان الجديد في جمع عدد من الأبواب النحوية المشتركة في حركة إعرابية واحدة في باب واحد هو باب المسند إليه، فيقال في إعراب المبتدأ والفاعل ونائب الفاعل مسند إليه، فإنّ هذا الأمر قد تنبّه إليه علماء البلاغة. [46]

لكن لا يمكن أن تجمع الأنواع الثلاثة في علم النحو تحت اسم المسند إليه كما جمعت في علم المعاني والبلاغة، وذلك لأنّ علم المعاني يبحث في الأشياء المشتركة بين هذه الأنواع الثلاثة من ذكر وحذف أو تنكير، أمّا علم النحو فيبحث عن المعاني الأصلية للتراكيب، والإعراب له صلة وثيقة بالمعاني، إذ لا بد من معرفة الفاعل لمعرفة الجملة الاسمية وتمييزها. الجملة الفعلية...الخ.

- **إبراهيم أنيس:**

لقد تأثر ابراهيم أنيس بآراء الأستاذ قطرب فيما يخص رفضه لنظرية للعامل، إذ نجده يقول: "لم تكن تلك الحركات الإعرابيَّة تحدِّد المعاني في أَذهانِ العرب القدماء كما يزعم النُّحاة, بل لا تعدو أَنْ تكون حركاتٍ يحتاجُ إليها في الكثير من الأَحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض، ويكفي للبرهنة على أَنْ لا علاقة بين معاني الكلام وحركات الإعراب أَنْ نقرأ خبراً صغيراً في إحدى الصُّحف على رجلٍ لم يتَّصل بالنَّحو أَي نوعٍ من الاتِّصال فسنرى أَنَّه يفهم معناه تمام الفهم, مهما تعمدنا الخلط في إعراب كلماته, برفع المنصوب, ونصب المرفوع أو جرِّه ."[47]

ويقول أيضا: "فليست حركات الإعراب في رأيي عنصرا من عناصر البنية في الكلمات، وليست دلائل على المعاني كما يظن النّحاة، بل إنّ الأصل في كل كلمة هو سكون آخرها سواء فيما يسمى بالمبني أو المعرب، إذ يوقف على كليهما بالسكون، وتبقى مع هذا أو رغم هذا واضحة الصيغة لم تفقد من معالمها شيئا."[48]

كما نجد أن إبراهيم أنيس يعتمد في تحديد المعنى في الفاعلية والمفعولية في كلمات الجملة على موضع الكلمة التي تحمل المعنى المراد، وهذا أمر يعود إلى نظام وسياق الجملة.[49]

ويكفي أن نرد على إبراهيم أنيس أن نورد من أقوال النحاة العرب القدماء التي تشير إلى إدراكهم التام ما للحركة الإعرابية من دلالة، إذ يقول ابن فارس: "إنّ الإعراب هو الفارق بين المعاني، ألا ترى أنّ

القائل إذا قال (مَا أحسن زيد) لم يفرّق بين التعجب والاستفهام والذم إلاّ بالإعراب."[50]

فالضمة والفتحة والكسرة علامات معان وقرائن تدلّ على أبواب نحوية ودلالية، وليست للإسناد والإضافة فقط، ولا الفتحة للخفة، كما يرى الباحثان: إبراهيم مصطفى وإبراهيم أنيس.[51]

نستنتج من كل ما عرضناه سابقا، أن نظرية العامل النحوي أخذت ميدانا شاسعا في الدرس النحوي سواء كان ذلك على يد النحاة القدماء أو المحدثين، وإن تضاربت المواقف والآراء بخصوص هذه الظاهرة نجد أنّ علماؤنا كانوا يهدفون إلى حماية اللغة العربية لغة القرآن الكريم وتطوير الدرس النحوي بإبعاده عن اللحن والتأويل أو اللبس، كل هذه المواقف تعبّر عن غيرة النحوي وحبه وإخلاصه للغته خدمة للباحث والمتلقي.

هوامش الدراسة:

1. لسان العرب، ابن منظور، ج4، مادة (ع م ل)، تح: محمد أحمد حسب الله وآخرون، دار المعارف، القاهرة، مصر، دط، دت. ص3107.
2. معجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مادة (ع م ل)، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط4، 1425هـ- 2004م. ص 627.
3. التعريفات، الجرجاني، دار التونسية للنشر، تونس، دط، 1971. ص78.
4. نظرية العامل في النحو العربي دراسة تأصيلية وتركيبية، د. مصكفى بن حمزة، مكتبة المصطفى. ط1، 1425هـ-2004م. ص 92.
5. سورة التوبة، الآية 60.
6. المرجع السابق. ص 98.
7. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ج1، تح: د. عبد المنعم هريدي، جامعة أم القرى، السعودية، دط، 1982. ص 25.
8. نفسه.
9. التعريفات، الجرجاني. ص 78.
10. المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، د. عبد العزيز عبده أبو عبد الله، القسم الأول، منشورات الكتاب، طرابلس، ليبيا، ط1، 1982. ص 27
11. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي الأشموني، ج1، دار الفكر، حلب، سوريا، دط، دت. ص43.
12. نفسه. ص 29.
13. نفسه.
14. نفسه.
15. السيد عبد الحميد مصطفى، نظرية العامل في النحو العربي ودراسة التراكيب، مجلة جامعة دمشق، المجلد 18، العدد 3+4، عام 2002 م. ص 48.
16. المقتضب، أبو العباس المبرد، ج4، تح: عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، دط، دت. ص126
17. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، ج1. ص 71.
18. الخصائص، ابن جني، ج1. ص 109.
19. ينظر: أسرار العربية، الأنباري، عالم الكتب، بيروت، لبنان، دط، 1886. ص55
20. المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل، د. عبد العزيز عبده. ص 49.
21. نفسه.
22. العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، د. خليل أحمد عمايرة. ص 64.

23. الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تح: د. مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، لبنان، دط، 1973. ص 70.

24. العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، د. خليل أحمد عمايرة ص 65.

25. الكتاب، سيبويه، ج1، تح: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، لبنان، دط، دت. ص 315.

26. العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، د. خليل أحمد عمايرة. ص 66.

27. الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تح: د. مازن المبارك. ص 81.

28. نفسه.

29. العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، د. خليل أحمد عمايرة. ص 66.

30. نفسه. ص 67.

31. الخصائص، ابن جنّي، ج1، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، دط، دت. ص 109.

32. نفسه. ص 110.

33. نفسه. ص 103.

34. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد. ص45.

35. الرد على النحاة، ابن مضاء، تح: د. محمد إبراهيم، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1974. ص 85.

36. أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد الكتب، القاهرة، مصر، دط، 1410هـ-1989. ص 70.

37. الرد على النحاة، ابن مضاء، تح: د. محمد إبراهيم. ص 88.

38. العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، د. خليل أحمد. ص 70.

39. نفسه.

40. نفسه. ص 81.

41. نفسه.

42. إحياء النحو، إبراهيم مصطفى لجنة التأليف والنشر، القاهرة، مصر، دط، دت. ص31.

43. نفسه. ص 41.

44. العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، د. خليل أحمد. ص75.

45. نفسه.

46. نفسه. ص 76.

47. من أسرار اللغة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، نصر، دط، 1972. ص 225.

48. نفسه.

49. العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، د. خليل أحمد. ص 79.

50. الصحابي في فقه اللغة، ابن فارس، تح: مصطفى الشويحي، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط،1963. ص 80.

51. العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي، د. خليل أحمد. ص 80.